وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية)

للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠٠٦/١/٢٤ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٣/٢٧ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٤٦٨٤٢٤ ج (فقط واحد مليون وأربعمائة وثمانية وستون ألفًا وأربعمائة وأربعة وعشرون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٣٥٦٠٤٦ ج (فقط واحد مليون وثلاثمائة وستة وخمسون ألفًا وستة وأربعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ١١٢٣٧٨ ج (فقط مائة واثنا عشر ألفًا وثلاثمائة وثمانية وسبعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٣/٢٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / اسامة مازن